

2022/10/20

مختارات إعلامية

موسم الفضائح المالية

بقلم: الأستاذ اياد السامرائي

مع حسم التوجهات السياسية والاختيارات وانتظار السيد الكاظمي تسليم ادارة الدولة الى السيد السوداني طفت على السطح فضائح مالية لا يمكن تصور حدوثها في اي بلد في العالم واتهامات طالت مجلس النواب ودوائر وزارة المالية ومكتب رئيس الوزراء نفسه.

ونحن نترك للقضاء ان يؤدي دوره بحزم دون ان يتأثر بنفوذ حكومة انتهى امدها، ولا نريد ان ندخل في صلب الموضوع فالقضاء أقدر منا واشد سطوة، ولكن استوقفني امر وجدته شديد الغرابة وهو ان اللجنة المالية البرلمانية تصدر توجيهها الى وزارة المالية بعدم قيام ديوان الرقابة المالية بتدقيق معاملات استرداد الامانات وصرف الصكوك والتزام الوزير والديوان بهذا التوجيه.

ووجه الغرابة الذي اثارته هذه القضية يتمثل بأمور:

1. اللجنة المالية هيئة رقابية ومهمتها تشديد الرقابة لا تفكيكها ولا يحق لها تعطيل عمل مؤسسات الدولة، فاللجنة المالية بحد ذاتها لا تملك سلطة توجيه الاوامر التنفيذية ولكن هي تطلب من مجلس النواب اصدار القرار، ولم نجد اي توضيح لهذا الامر واسبابه.

2. من المستغرب ان يصل ضعف الوزير الى حد لا يستطيع إلزام من هم تحت إمرته وسلطته بتنفيذ اوامره وبدل اتخاذ اجراءات سواء ادارية او تحقيقية او قضائية نراه يهرب الى الاستقالة!

3. ان ديوان الرقابة المالية هيئة مستقلة وفق الدستور تعمل بمقتضى القوانين التي تنظم عملها ولا تخضع لأي سلطة ولا تستجيب لطلب يخالف ما نص عليه نظامها حتى لو اتي من رئيس الوزراء فكيف تستجيب لطلب من اللجنة المالية التي تملك سلطة طلب المعلومات وتدقيقها والتحقق فيها ولا تملك سلطة اصدار اوامر تنفيذية؟

4. وهذا يقودنا الى المخالفة الكبرى التي ارتكبتها الحكومات المتعاقبة ومجالس النواب المتعاقبة بعدم الالتزام بنص دستوري يلزمهم بموافقة مجلس النواب على رؤساء الهيئات المستقلة فترك القائمين عليها تعصف بهم اهواء اصحاب السلطة.

5. أعجب العجب ان رئيس الوزراء ومكتبه والامانة العامة لمجلس الوزراء الذين ترفع لهم القضايا المهمة والتي يتعلق بها مصير الدولة ومصير شعبها، لا نجد لهم تحركاً ولا اجراءً ولا استجابةً لوزير شكى ضعفه وقلة حيلته اليهم كما حصل اليوم!

وهذه النقاط وغيرها يجب ان تجد من يجيب عنها ضمن عملية المساءلة والمحاسبة في هذا القضية المهمة.